

## بيان صحفي

## أحكام بالسجن في تاتارستان، واعتقالات جديدة في تشيلياينسك

(مترجم)

أدانت محكمة مدينة نابيري زيني تشيليني يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر أربعة من أعضاء حزب التحرير. حيث توصلت المحكمة إلى أن هؤلاء المسلمين مذنبون وفق المادة ٢٨٢ من القانون الجنائي الروسي (التحريض على العداة والكراهية، إلى جانب إهانة الكرامة الإنسانية) والمادة ٢/٢٨٢ من القانون ذاته (المشاركة في نشاطات منظمة متطرفة). وقد حكم ريازابوف بولات المولود في ١٩٧٣ سنة واحدة وأربعة أشهر يقضيها في مستعمرة عقابية. وحكم المؤمنون الآخرون، وهم باينازاروف أوبييك المولود في ١٩٦٩ وبصيروف راديف المولود في ١٩٧١ وكوتشكاروف راميل المولود في ١٩٨٣، بالسجن سنة واحدة مع وقف التنفيذ.

وكان مسؤولو دائرة الأمن الاتحادية الروسية في منطقة تشيلياينسك قد قاموا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبرفقتهم موظفو الجهاز المركزي لدائرة الأمن الاتحادية الروسية ومسؤولو المديرية العامة للأمن بوزارة الداخلية الروسية في منطقة تشيلياينسك، باعتقال أربعة من أعضاء حزب التحرير. حيث تم تفتيش بيوتهم، واعتقالهم وتوجيه الاتهام لهم وبدء إجراءات قضائية بحقهم بموجب المادة ٥/٢٠٥ من الجزء ٢ من القانون الجنائي الروسي (بتهمة المشاركة في نشاطات منظمة إرهابية). وسواجه كل من خيروف صلوات المولود في ١٩٨٢ وشمس الدينوف رينات المولود في ١٩٨٩ وشايموف ألفريد المولود في ١٩٨٨ وميروف أوريقتزون المولود في ١٩٨٣ عقوبة بالسجن مدة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات. ويشار هنا إلى أنه لم يمض وقت طويل على إخلاء سبيل الأخ الأكبر للمعتقل خيروف صلوات، خيروف فاديم، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وذلك بعد أن كان قد تم اعتقاله وأنهى مدة سجنه بتهمة الانتماء إلى حزب التحرير أيضاً.

ومن اللافت أن المسلمين الذين حُكموا في نابيري زيني تشيليني وإخوانهم الذين اعتقلوا في تشيلياينسك قد وجهت لهم في الحالتين التهمة ذاتها التي استخدمت لتجريم المسلمين استناداً للمادة ٢٨٢ من القانون الجنائي الروسي. وقد جيء بهذه المادة على إثر تنفيذ حملة "كلنا في حماية القرآن" في جميع أنحاء روسيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. حيث أسفرت تحريات السلطات عن اكتشاف أن شعارات "خلعوا عن أخواتنا ملابسهن بحظرهم الحجاب" و"إنهم يعتقلون المسلمين ويقتلونهم في روسيا" تعدّ جريمة، بالرغم من أنها تصف واقع روسيا الإجرامي على حقيقته لا غير. وبناء على ذلك، اتهم الذين يفضحون هذا الواقع أمام الرأي العام، على الرغم من أنهم لم يفعلوا سوى التعبير عن الشعور العام هنا، بأنهم اقترفوا جريمة.

ما يعني أن الأجهزة الأمنية الخاصة تسعى للفت في عضدنا وزعزعة موقفنا. وذلك بالرغم من صعوبة اتهام المسلمين بالإرهاب من قبل جيرانهم في المناطق المسلمة لأنهم يعرفونهم على أنهم أناس سلمييون في نشاطاتهم. وهو الأمر الذي يثبت أن موظفي جهاز ال KGB يعملون ما يرون هم، دون اكترات بالرأي العام.

ولذلك نرى هذه التكتيكات الإجرامية المرعبة تتواصل دون توقف ضد أعضاء حزب التحرير. وهي أساليب اختارتها القيادة الروسية بضغط من الأجهزة الأمنية الخاصة. إلا أنه، مهما صار عدد الاعتقالات، ومهما اختلقوا وطبقوا من مواد، ومهما بلغت مدة محكوميات الدعاة إلى الخلافة الراشدة، سوف يبقى صراع الأجهزة الأمنية الخاصة واضطهادهم وظلمهم للمسلمين غير قانوني، لأنه بُني على حظر غير مبرر لنشاط الحزب.

وها نحن نعلنها، مرة أخرى، إن جميع الاتهامات والقضايا التي أدين بها أعضاء حزب التحرير هي تهمة باطلّة وقضايا مختلفة، وأن سجن أي إنسان بريء وحرمانه من حريته جريمة كبرى، وسيسأل عنها ويحاسب عليها كل من تسبب بها، أو شارك فيها، عاجلاً أو آجلاً.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ عَافِيًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ۚ مَهْطَعِينَ مُقْتَعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في روسيا